

مقدمة.

يعتبر قرض الإيجار من بين المصادر التمويلية المستحدثة في الجزائر نتيجة الانفتاح الذي عرفه النظام المصرفي وسوق التمويل بشكل عام، يتم اللجوء إليه بسبب المزايا العديدة التي يتمتع بها كقدرته على التغطية الكلية لقيمة الاستثمار المطلوب والتي يتم تسديدها في شكل أقساط إيجارية محددة خلال فترة معينة، وجود خيارات متعددة في نهاية مدة الإيجار وقدرته على الاستجابة لاحتياجات المؤسسة طالبة التمويل وفقا لمرحلة نموها وتطورها.

إن هذه المزايا وغيرها جعلت من قرض الإيجار قبلة العديد من المؤسسات الاقتصادية وفي مختلف القطاعات ومنها القطاع الفلاحي الذي توليه الدولة عناية خاصة من خلال البرامج والامتيازات الممنوحة لدعمه، الأمر الذي من شأنه أن يقدم دفعا قويا يتناسب والإمكانيات المتاحة في هذا القطاع.

وقد تم اختيار هذا المصدر التمويلي محلا للدراسة على مستوى ولاية سكيكدة التي تتميز بإمكانيات فلاحية مهمة، قصد التعرف على واقع التمويل به ومدى قدرته على تغطية الاحتياجات التمويلية لمؤسسات القطاع الفلاحي من خلال اختيار عينة من المؤسسات التي استفادت من هذا المصدر التمويلي، وعليه يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

هل يساهم قرض الإيجار في حل مشكل التمويل في القطاع الفلاحي بولاية سكيكدة؟

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الدراسة والإجابة عن التساؤل الرئيسي تمت صياغة واختيار مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل تستخدم المؤسسات الفلاحية محل الدراسة كل المصادر التمويلية المتاحة؟
- ما هي مزايا قرض الإيجار التي تدفع المؤسسات الفلاحية محل الدراسة إلى اختياره مصدرا تمويليا؟

- هل تتخذ المؤسسات الفلاحية محل الدراسة قرار التمويل بقرض الإيجار بناء على معايير كمية أو كيفية؟

فرضيات الدراسة: على ضوء التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تم بناء الفرضيات التالية:
الفرضية الرئيسية:

يساهم قرض الإيجار في حل مشكل تمويل المؤسسات الفلاحية بولاية سكيكدة.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

- المؤسسات الفلاحية محل الدراسة تستخدم كل المصادر التمويلية المتاحة؛
- المحافظة على السيولة، الامتيازات الجبائية وخيار شراء الأصل المستأجر أهم المزايا التي تدفع المؤسسات الفلاحية محل الدراسة إلى اختياره مصدرا تمويليا؛
- المؤسسات الفلاحية محل الدراسة تعتمد على دراسة كمية وكيفية لاتخاذ قرار التمويل بقرض الإيجار.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

- عدم قدرة القطاع الفلاحي في الجزائر على الحصول على التمويل من المصادر الخارجية خاصة القروض البنكية بسبب موسميته ومردوديته المحدودية؛
- قرض الإيجار بديل تمويلي مهم وجذاب يلقي نجاحا وإقبالا كبيرا من قبل المؤسسات في مختلف القطاعات على المستوى المحلي والدولي؛
- بروز قرض الإيجار كأحد الحلول المقترحة لحل مشكلة تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، خصوصا مع انفتاح السوق الجزائرية على هذه الصيغة التمويلية المميزة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مدى قدرة المؤسسات الفلاحية محل الدراسة على الحصول على مصادر التمويل المختلفة لتلبية احتياجاتها التمويلية؛

- التعريف بقرض الإيجار من خلال التعرض لمختلف مزاياه التي قد تحل العديد من المشاكل التمويلية للمؤسسات الفلاحية محل الدراسة.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة من خلال إعداد استبيان تم توزيعه على عينة من المؤسسات الفلاحية العاملة بولاية سكيكدة والمستفيدة من قرض الإيجار في إطار الدعم الموجه لهذا القطاع، وهذا من أجل تسليط الضوء على مختلف الجوانب المرتبطة بعملية التمويل به.

الدراسات السابقة:

- دراسة (زغيب، 2005): جاءت هذه الدراسة لتركز على قرض الإيجار كتقنية مهمة لتمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة التي تواجه مشكلة في تأمين احتياجاتها التمويلية، وقد تم التعرض في هذه الدراسة إلى أهم الجوانب المتعلقة بكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقرض الإيجار من مفاهيم وخصائص وعناصر تسمح بإيجاد التداخل بينهما وتبرز مدى فاعلية قرض الإيجار كمصدر تمويلي يحل مشكلتها التمويلية، وكان ذلك من بيان جدوى اللجوء إليه من خلال دراسة قرار الاستئجار وأهم مراحله المرتبطة بوجود بديل تمويلي آخر، وهو القرض البنكي في ظل غياب التمويل عن طريق السوق المالي. خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن قرض الإيجار سيكون حلا مناسباً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يسمح لها من تدعيم تنافسيتها من خلال سد احتياجاتها التمويلية المتعلقة باقتناء الأصول التي تعتمد عليها استثمارات.

- دراسة (طالبي، 2011): تعمق الباحث في دراسة الإطار التنظيمي لقرض الإيجار في الجزائر والسوق الخاص بهذه التقنية وتوصل إلى أن قرض الإيجار في الجزائر يحظى بإطار تنظيمي مشجع، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات المالية التي تقدم خدمات قرض الإيجار، غير أن مساهمة سوق قرض الإيجار في تمويل الاقتصاد الجزائري عموماً والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً ضعيفة ولا تقارن بمساهمة

القروض البنكية الكلاسيكية، وقد أرجع الباحث هذا إلى الشروط الصعبة التي تفرضها شركات قرض الإيجار والتي تجعل منها تقنية تمويلية غير مناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دراسة (سميلي، 2012): بحثت الدراسة في واقع سوق قرض الإيجار في الجزائر، وتوصلت إلى جملة من النتائج أبرزها أن قرض الإيجار في الجزائر يمارس ضمن حدود ضيقة جدا ويحقق نتائج متواضعة وغير كافية، وأرجعت هذا إلى وجود جملة من العوائق التي تحد من فعاليته في الجزائر على رأسها البيئة الاستثمارية غير الملائمة.

- دراسة (بنونة، 2012): وهي دراسة قام من خلالها الباحث بتناول قرض الإيجار الوارد على المنقولات في المغرب دون التطرق لنظيره الوارد على العقارات، قدم من خلالها تفصيلا عن مختلف الجوانب الاقتصادية والمحاسبية المتعلقة به كما تنص عليه التشريعات والقوانين المعمول بها في المغرب، كما تعرض لمسألة التحكيم والمفاضلة بين قرض الإيجار والقرض البنكي من خلال التطرق إلى المزايا الجبائية التي تدعم التوجه نحو التمويل عن طريق قرض الإيجار. وخلصت هذه الدراسة في النهاية إلى أن عمليات قرض الإيجار في المغرب والمستوحاة من النموذج الفرنسي تحتل مكانة كبيرة في سوق التمويل، ففي نهاية 2010 بلغت قيمة هذه العمليات 109,2 مليار درهم، مقدمة من طرف سبع شركات قرض إيجار تتطوي بشكل مباشر أو غير مباشر تحت أكبر البنوك التجارية العاملة في المغرب مستخدمة وكالاتها كشبكة لدعم سوق قرض الإيجار.

1- ماهية قرض الإيجار:

1-1- تعريف قرض الإيجار: يعرف قرض الإيجار على أنه: "أسلوب من أساليب التمويل، يقوم بمقتضاه الممول (المؤسسة المؤجرة) بشراء أصل رأسمالي يتم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يتسلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجارية محددة للمؤجر كل فترة زمنية معينة مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل وفي ظل هذه

العلاقة التعاقدية يحتفظ المؤجر بحق ملكية الأصول الرأسمالية المؤجرة، ويكون للمستأجر في نهاية العقد أن يختار بين أحد البدائل الآتية (سمير محمد عبد العزيز، 2006):

- شراء الأصل المؤجر نظير ثمن يتفق عليه، يراعى في تحديده ما سبق سداده من قبل المستأجر إلى الشركة المؤجرة من مبالغ خلال فترة التعاقد؛
- تجديد عقد الإيجار من قبل المستأجر مع الشركة المؤجرة لمدة أخرى بالشروط التي يتفق عليها الطرفان مع الأخذ في الاعتبار تقادم الأصل المؤجر؛
- إرجاع الأصل إلى الشركة المؤجرة".

وقد عرفه المشرع الجزائري (الجمهورية الجزائرية، 1996) على أنه: "عملية تجارية ومالية:

- يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب،
- أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص؛
- تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر؛
- وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية".

1-2- خصائص قرض الإيجار: يميز قرض الإيجار مجموعة من الخصائص أهمها:

- عملية التمويل بقرض الإيجار تهدف إلى تمويل الأصول الرأسمالية للمشروعات الإنتاجية أو الخدمية وليس تمويل شراء منتجات أو مستلزمات؛
- قرض الإيجار ائتمان عيني وليس نقدي أي لا يمنح في صورة نقدية أو فتح اعتماد وإنما يقوم على انتفاع المستأجر بأصول تحصل عليها من المؤجر؛

- المؤجر هو المالك القانوني للأصل خلال فترة العقد في حين يملك المستأجر حق الانتفاع به مقابل دفع أجرة؛
- مدة العقد غير قابلة للإلغاء يعمل خلالها المؤجر على استعادة تكلفة تمويله للأصل المؤجر، وهي تحدد عادة بمدة الاستهلاك أو مدة الحياة الاقتصادية المتوقعة للأصل محل العقد (مصطفى بالمقدم، حنان بن عاتق، زهيرة صاري، 2005)؛
- بما أن عقد قرض الإيجار غير قابل للإلغاء فلا يمكن فسخه لأي سبب كان إلا في حالة إفلاس المستأجر أو إعساره، في هذه الحالة يحق للمؤجر استرجاع الأصل؛
- يكون المستأجر في نهاية العقد أمام ثلاث خيارات: شراء الأصل مقابل قيمة متبقية معينة، أو تمديد فترة العقد مقابل إيجار منخفض عن فترة الإيجار الأولى التي تم فيها تسديد الجزء الأعظم من قيمة الأصل، أو رده لانتهاج حاجته به.

2- تحديد مجتمع الدراسة وتصميم الاستبيان:

2-1- تعريف عينة الدراسة: تم اختيار عينة من المؤسسات الفلاحية العاملة بولاية سكيكدة والتي لجأت إلى التمويل بقرض الإيجار، وقد تمت هذه العملية على مرحلتين؛ تمثلت المرحلة الأولى في الاتصال بمختلف المؤسسات المانحة لقرض الإيجار في الجزائر، سواء كانت متخصصة أو مؤسسات بنكية. وبسبب عدم امتداد نشاط بعض الشركات المتخصصة إلى ولاية سكيكدة وعزوف أغلبها عن تمويل القطاع الفلاحي، تبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو البنك المكلف بتقديم قرض الإيجار لهذه المؤسسات، وهكذا تم اختيار عينة من المؤسسات الفلاحية المستفيدة من قرض الإيجار على مستواه.

أما المرحلة الثانية من اختيار العينة فقد كانت اللجوء إلى إحدى الطرق الإحصائية الخاصة باختيار عينة الدراسة وذلك تبعا لما تحدده النظرية الإحصائية، وبما أن مجتمع الدراسة محدد بزئائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة تمثل 30 % من حجم المجتمع الذي يبلغ عدد مفرداته 131 مفردة، وهكذا كان حجم العينة 39

مفردة تم اختيارها وتوزيع الاستبيان عليها والحصول عليها كاملة مستوفية كل شروط قبول الاستبيان لإجراء الدراسة والقدرة على تحليل نتائجها.

2-2- تصميم الاستبيان: تم الاعتماد في تصميم هذا الاستبيان على الأسئلة المغلقة سواء ذات النهايات المحددة أو ذات النهايات المتعددة أو الأسئلة المغلقة مفتوحة النهايات التي تتطلب تقديم إيضاحات من المستجيبين لتقديم معلومات أكثر. كما تم الاعتماد أيضا في تصميم هذا الاستبيان على الأسئلة المفتوحة لفتح المجال أمام المستجيبين لوضع إجابات بعباراتهم الخاصة لعدم توقع إجابات محددة.

وقد ضم هذا الاستبيان المعد من 30 سؤالا محورين رئيسيين؛ يختص المحور الأول بتقديم معلومات عن المؤسسة والتمويل فيها من أجل معرفة المصادر المتاحة أمامها، أما المحور الثاني الذي جاء موسوما بالمؤسسة وقرض الإيجار فقد تضمن أسئلة تسعى الدراسة من خلالها إلى معرفة مزايا قرض الإيجار التي تجعله مختلفا عن بقية مصادر التمويل في الجزء الأول، أما الجزء الثاني فيركز على عملية اتخاذ قرار التمويل بقرض الإيجار وسيرورة هذه العملية.

3- تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات:

3-1- تحليل البيانات المتعلقة بالمؤسسة: يظهر الجدول الموالي أن كل المؤسسات المستجوبة تعمل في القطاع الخاص، تتخذ أشكالا قانونية متنوعة إذ أن 89,74 % منها والبالغ عددها 35 مؤسسة عبارة عن أشخاص طبيعيين، بينما توجد شركتين ذات مسؤولية محدودة تمثل نسبة 5,12 %، أما المؤسسات الفردية ذات المسؤولية المحدودة فلا تمثل إلا نسبة 2,56 % أي ما يعادل مؤسسة واحدة من مجموع أفراد العينة إضافة إلى وجود مستثمرة فلاحية تمثل نسبة 2,56 %، ولا أثر لأي شركة ذات أسهم ضمن هذه العينة. ويعود ارتفاع نسبة الأشخاص الطبيعيين في هذه العينة لكون الفلاحين يفضلون تجنب

الالتزامات الجبائية والقانونية المترتبة عن بقية الأشكال المعنوية للمؤسسة خصوصا في حالات الإفلاس وما يترتب عنها من حيز للممتلكات والأصول.

جدول 1. توزيع مؤسسات العينة حسب الشكل القانوني:

النسبة المئوية	التكرار	الشكل القانوني
-	00	شركة ذات أسهم
5,12 %	02	شركة ذات مسؤولية محدودة
2,56 %	01	مؤسسة فردية ذات مسؤولية محدودة
89,74 %	35	شخص طبيعي
2,56 %	01	أخرى
100 %	39	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS.

أما الجدول (2) فتخضع من خلاله مفردات العينة إلى تصنيف آخر يتعلق بالعمالة فيها كما يلي:

جدول 2. تصنيف مؤسسات العينة حسب عدد العمال:

النسبة المئوية	التكرار	عدد العمال
87,17 %	34	من 1 إلى 9 عمال
12,82 %	05	من 10 إلى 49 عامل
-	00	من 50 إلى 250 عامل
100 %	39	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS.

ويتضح من هذا الجدول أن 87,17 % هي مؤسسات مصغرة توظف أقل من 10 عمال وفقا لتعريف القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18. وهو تصنيف يتناسب بدرجة كبيرة مع طبيعة النشاط الفلاحي الذي لا يستدعي وجود عدد

كبير من العمال إلى جانب الاعتماد على العمال الموسميّين الذين لا يمكن أخذهم بعين الاعتبار في هذا التصنيف.

3-2- معلومات حول التمويل في المؤسسة: أظهرت نتائج SPSS أن 44,6 % من مؤسسات العينة فقط تلجأ إلى تنويع مصادرها التمويلية ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

جدول 3. أسباب تنويع مصادر التمويل:

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
سهولة الحصول عليها	12	72,4 %
تكلفتها مناسبة	13	75,9 %
تناسبها مع طبيعة النشاط الممارس	13	75,9 %

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS.

يتضح من خلال هذه النتائج أن المؤسسات تعتبر تكلفة مصدر التمويل ومدى تناسبه مع طبيعة نشاطها الممارس أهم سببين يؤديان إلى تنويع مصادر التمويل بنسبة 75,9 % لكل منهما، بينما تؤثر سهولة الحصول على التمويل بنسبة 72,4 %. بينما لا يلجأ 55,4 % من أفراد العينة إلى تنويع مصادره التمويل لعدة أسباب كما يلي:

جدول 4. أسباب عدم تنويع مصادر التمويل:

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
صعوبة الحصول عليها	18	46,2 %
تفضيل مصادر معينة دون أخرى	05	13,8 %
عدم المعرفة بوجود مصادر متنوعة	02	6,2 %
محدودية النشاط الممارس	16	41,5 %

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS.

وفقا للجدول (4) فإن صعوبة الحصول على مصادر التمويل هي أهم سبب يدفع المؤسسات إلى عدم تنويعها وذلك بنسبة 46,2 % أي ما يعادل 18 مؤسسة، بينما ترى 16 مؤسسة تمثلها نسبة 41,5 % أن ما يمنعها من تحقيق ذلك هو محدودية نشاطها الاقتصادي الممارس نظرا لكون الحصول على القروض البنكية خاصة المتوسطة وطويلة الأجل يتطلب توفر ضمانات سواء كانت عقارات أو منقولات، والتي قد لا تتوفر لمعظم الفلاحين بسبب محدودية إمكانياتهم المالية السبب الرئيسي في لجوئهم إلى الدعم الفلاحي بمختلف أشكاله. كما أن محدودية نشاطهم الممارس والذي يكون في الغالب موسميا لا يدفعهم للبحث عن مصادر تمويلية متنوعة والاكتفاء بمصادر محددة دون غيرها.

بينما ترى خمس مؤسسات تمثل 13,8 % من العينة أن تفضيل مصادر تمويلية عن أخرى يشكل عاملا مهما لعدم رغبتها في تنويع مصادرها التمويلية ويعود ذلك إلى كون هذه المؤسسات تحاول تجنب صيغ التمويل الربوية في صورة قروض بنكية بمختلف آجالها أي أن العامل الديني هو الأكثر تأثيرا مقارنة بالرغبة في الاستقلالية المالية الذي تركز عليه عادة المؤسسة لعدم طلب قروض بنكية تضعها في وضعية مساءلة دورية من قبل الهيئة الممولة. وأخيرا توضح مؤسستين تمثلان 6,2 % من حجم العينة أن عدم معرفتها بوجود مصادر تمويل متنوعة أحد أسباب عدم تنويع مصادر التمويل، وهو عامل يرجع بالدرجة الأولى إلى نقص المعلومات وعدم كفايتها إما بسبب تدني المستوى التعليمي أو حداثة النشاط الاقتصادي الممارس.

وتعتبر القروض البنكية إلى جانب التمويل الذاتي الذي يعد المصدر التمويلي الرئيسي لهذه المؤسسات والأقل تكلفة بالنسبة لها، من بين المصادر التمويلية التي يتم اللجوء إليها، إذ اعتمدت 22 مؤسسة تمثل نسبة 57 % من حجم العينة عليها، متنوعة بين قروض الاستغلال والمقدرة بـ 74,07 % وقروض الاستثمار المقدرة بـ 25,92 % حيث تحصلت 20 مؤسسة من أصل 22 على قروض استغلال في حين لم تحصل سوى

د. سوسن زيرق مساهمة قرض الإيجار في حل مشكل التمويل في مؤسسات القطاع
الفلاحي دراسة حالة ولاية سكيكدة

سبعة مؤسسات منها على قروض استثمار وهنا يتجاوز مجموع التكرارات 22 بسبب لجوء العديد من مؤسسات العينة إلى نوعي القروض البنكية، وهو ما يظهره الجدول (5).

جدول 5. أنواع القروض البنكية المتحصل عليها:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
25,92 %	7	قروض استثمار
74,07 %	20	قروض استغلال
100 %	27	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS.

وتمثل هنا قروض الاستغلال "قرض الرفيق" الذي يستفيد منه الفلاحون سواء كانوا أفرادا أو تعاونيات أو تجمعات ممنوح من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يتراوح بين ستة أشهر و 24 شهرا تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية خلالها بتحمل كافة الفوائد المترتبة عنه في إطار الدعم الموجه لهذه الفئة وذلك في حالة قيام المستفيد بتسديد التزاماته خلال ذات المدة، وإلا يتحمل هو كل المصاريف الناتجة عن تأخر الدفع، كما أن الحصول على هذا النوع من القروض وبشكل إجمالي لا يتطلب ضمانات.

وبالحديث عن الضمانات يوضح الجدول الموالي نوعية الضمانات التي تم تقديمها من أجل الحصول على قروض الاستثمار:

جدول 6. أنواع الضمانات المقدمة:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
41,17 %	06	ضمانات عقارية
58,82 %	08	ضمانات منقولة
–	00	كفالة شخصية
100 %	14	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS.

وهكذا فإن المؤسسات التي تحصلت على قروض استثمار كانت ملزمة بتقديم ضمانات تنوعت بين الضمانات المنقولة بـ 58,82 % والضمانات العقارية بنسبة 41,17 %، وكما هو بين فإن مجموع التكرارات تجاوز 7 والذي يمثل عدد المؤسسات التي تحصلت على قروض استثمار، وهو ما يعني أن هناك عدة مؤسسات قدمت أكثر من ضمان واحد للحصول على هذه القروض.

في نهاية هذا المحور يمكن استنتاج مجموعة من النقاط المهمة المتعلقة بعملية التمويل لدى المؤسسات الفلاحية محل الدراسة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التمويل الذاتي هو أول مصدر تمويلي تعتمد عليه المؤسسات الفلاحية لتمويل احتياجاتها لأنه الأقل تكلفة بين كل المصادر التمويلية من جهة، ومن جهة أخرى يحافظ على استقلاليتها المالية؛

- إن لجوء كل المؤسسات محل الدراسة إلى التمويل بقرض الإيجار يدل على تميزه كمصدر تمويلي بالنسبة لها وقدرته على تغطية احتياجاتها التمويلية؛

- في ظل عدم وجود مصادر تمويلية متنوعة متاحة من قبل سوق التمويل المحلية تعتبر القروض البنكية مصدرا تمويليا هاما لهذه المؤسسات، غير أنها غير متاحة بالشكل الكافي خصوصا فيما يتعلق بقروض الاستثمار، ويعود ذلك إلى غياب الضمانات الكافية والمرتبطة أساسا بمحدودية الإمكانيات المالية للمؤسسات طالبة التمويل والناבעة من محدودية نشاطها الاقتصادي الممارس؛

- عدم اعتماد المؤسسات الفلاحية على عدة أنواع من التمويل يركز على محدودية نشاطها الممارس وتفضيلاتها التمويلية، هذه الأخيرة التي تحركها عوامل مختلفة نفسية كالجانب الديني فيما يتعلق بالقروض البنكية، وبيئية كتقل الإجراءات الإدارية المرتبطة بذات المصدر التمويلي؛

- اختيار المؤسسة الفلاحية مصدرا تمويليا معينيا يعتمد كذلك على نوعية النشاط الاقتصادي الممارس.

وبالتالي فإن هذه النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا المحور تنفي صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أن المؤسسات الفلاحية محل الدراسة تستخدم كل المصادر التمويلية المتاحة.

3- المؤسسة وقرض الإيجار:

3-1- التعرف على قرض الإيجار: يظهر الجدول (7) أدناه أن 97,43 % من أفراد العينة تعرفوا على قرض الإيجار من خلال الحياة العملية، تليها الملتقيات والمؤتمرات بنسبة 4,6 %، أما المطالعة الشخصية فكانت نسبتها 3,1 % وهي تخص مؤسسة فلاحية يتميز مالكاها بمستوى تعليمي جامعي، بينما لم يشكل الإشهار إحدى طرق تعرف هذه المؤسسات الفلاحية على هذا المصدر التمويلي.

جدول 7. سبل التعرف على قرض الإيجار:

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
97,43 %	38	الحياة العملية
3,1 %	01	المطالعة الشخصية
-	00	الإشهار
4,6 %	02	الملتقيات والمؤتمرات
-	00	أخرى

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS.

3-2- أسباب وغايات اللجوء إلى التمويل بقرض الإيجار: حسب الجدول (8) أدناه فإن المزايا الجبائية كانت أهم أسباب لجوء كل المؤسسات الفلاحية محل الدراسة إلى التمويل بقرض الإيجار، بينما تعتقد 37 مؤسسة فلاحية تمثلها نسبة 90,8 % أن عدم كفاية

التمويل الذاتي دعاها إلى اختيار قرض الإيجار، تليها 35 مؤسسة تعتبر أن طبيعة الاستثمار المطلوب سبب هام أيضا، في حين نالت عدم القدرة على الحصول على قروض بنكية ومواكبة التطور التكنولوجي أقل النسب على التوالي مقارنة ببقية الأسباب، وهذا يعود أساسا إلى طبيعة النشاط الفلاحي المتميز بمحدوديته. كما يوجد سبب آخر هام لكل أفراد العينة المختارة وهو الاستفادة من دعم الدولة للحصول على أصول مستأجرة، ويتمثل هذا الدعم في تقديم مساهمة مالية تتراوح بين 30 % و 35 % حسب قيمة الأصل محل العقد، وهي مساهمة معتبرة تؤدي إلى تخفيض تكلفة التمويل بقرض الإيجار.

جدول 8. أسباب التمويل بقرض الإيجار:

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
95,4 %	37	عدم كفاية التمويل الذاتي
40 %	14	عدم القدرة على الحصول على قروض بنكية
90,8 %	35	طبيعة الاستثمار المطلوب
4,6 %	03	مواكبة التطور التكنولوجي
100 %	39	المزايا الجبائية
100 %	39	أخرى

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS.

أما عن غايات التمويل بقرض الإيجار فكانت كما هو مبين في الجدول:

جدول 9. غايات التمويل بقرض الإيجار:

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
27,7 %	11	عمليات توسيع النشاط الاقتصادي
7,7 %	03	عمليات تجديد الأصول
64,6 %	25	عمليات اقتناء الأصول
100 %	39	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS.

وقد حصلت عمليات اقتناء الأصول على أكبر نسبة تقدر بـ 64,6 %، تلتها عمليات توسيع النشاط الاقتصادي بنسبة 27,7 % وعمليات تجديد الأصول بنسبة 7,7 %، وهو ما يدل على قدرة قرض الإيجار على الاستجابة للاحتياجات المختلفة للمؤسسات، وهي في حد ذاتها ميزة هامة من ميزات هذا المصدر التمويلي.

3-3- سير عمليات التمويل بقرض الإيجار: أظهرت نتائج SPSS أن كل مؤسسات العينة قامت بالحصول على أصول منقولة دون العقارية من مؤسسات تقدم قرض الإيجار على المستوى المحلي بما يتيح لهذه المؤسسات الانتفاع بها مع انتقال كل المنافع والمخاطر المرتبطة بها إليها أي في إطار قرض إيجار تمويلي، يلبي حاجة استثمارية دون الاستهلاكية.

أما فيما يخص نوعية الأصول التي تم اختيارها فقد كانت الإجابات كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول 10. معايير اختيار الأصول محل قرض الإيجار:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
–	00	وفق مواصفات معينة
100 %	39	نمطي
100 %	39	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين الجدول أن كل مؤسسات العينة استفادت من أصول نمطية وفقا لشروط معينة وليس وفقا لمواصفات محددة من قبلهم، حيث يتاح لطالبي التمويل الاختيار فقط بين الحصول على جرار أو حاصدة من مؤسسة PMAT وحدة قسنطينة، وهي مؤسسة وطنية تقوم بتوزيع العتاد الفلاحي المنتج محليا من قبل مؤسسة الجرارات الفلاحية (ETRAG) بعد توقيع اتفاقية شراكة مع المجموعة الصناعية الأمريكية AGCO-Ferguson سنة

2012، وبغض النظر عن إستراتيجية الدولة في دعم القطاع الفلاحي من خلال توفير العتاد الفلاحي إلا أن ذلك يتنافى مع شرط أساسي من شروط التمويل بقرض الإيجار وهو اختيار الأصل المرغوب دون تدخل المؤسسة المؤجرة، هذه الأخيرة التي لا تتدخل في نوعية احتياجات المؤسسة المستأجرة وتكتفي بتمكينها من الانتفاع الاقتصادي بالأصل مقابل تسديد التزاماتها في آجالها.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن كل مؤسسات العينة قامت بتقديم مساهمة شخصية تقدر بـ 10 % من قيمة الأصل المرغوب، وهي نسبة ثابتة يفرضها بنك الفلاحة والتنمية الريفية على كل طالب للتمويل بقرض الإيجار. وإلى جانب ذلك تعتبر أقساط التأمين كأحد أهم الجوانب المتعلقة بعملية الاستئجار، حيث تقوم المؤسسات المستفيدة باكتتاب بوليصة التأمين عن الأصول المستأجرة لصالح المؤسسات المؤجرة، على أن يتم دفعها بشكل منفصل عن أقساط الإيجار.

أما الجدول الموالي فيوضح مختلف الخيارات المتاحة أمام المؤسسات محل الدراسة في نهاية عقود الإيجار المبرمة والتي جاءت كما يلي:

جدول 11. الخيارات المتاحة أمام المؤسسات المستأجرة:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
100 %	39	رفع خيار الشراء
–	00	إعادة استئجار الأصل
–	00	رد الأصل
100 %	39	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS.

ويمكن القول أنه لا توجد خيارات حقيقية عند استئجار أصل معين كما هو معروف نظريا عن قرض الإيجار، فكل المؤسسات التي تلجأ إلى التمويل بقرض الإيجار تدرك

ضمنيا وجود خيار واحد فقط في نهاية هذه العملية، ويتم ذلك من خلال دفع مبلغ معين من قيمة العقد بنسبة 2 %، وهي نسبة ثابتة تم تحديدها على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقرار مركزي.

3-4- مزايا التمويل بقرض الإيجار: يوضح الجدول (11) أدناه أن هناك العديد من المزايا التي يتمتع بها قرض الإيجار تجذب المؤسسات الفلاحية محل الدراسة، وإلى جانب أهم مزاياه المعروفة لدى كل أنواع المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمتمثلة في المحافظة على السيولة، غياب الضمانات ووجود خيار شراء الأصل في نهاية مدة الإيجار، توجد مزايا أخرى تخص القطاع الفلاحي وهي نوع من المزايا الجبائية تتمثل في الإعفاء الكلي من دفع مبلغ الرسم على القيمة المضافة المرتبطة في هذه الدراسة بالنشاط الفلاحي كما أقره قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

بينما لم تحتل مواكبة التطور التكنولوجي سوى نسبة 1,5 % وهي نسبة ضعيفة تدل على عدم أهمية هذا العامل بالنسبة للمؤسسات الفلاحية محل الدراسة وعدم اعتمادها عليه في اختيارها التمويل بقرض الإيجار، كما لا تعتبر هذه المؤسسات قدرة قرض الإيجار على التغطية الكلية لقيمة الأصل المطلوب من مزاياه المهمة مقارنة ببقية المزايا بسبب وجود المساهمة الشخصية التي تلغي هذه الميزة، أما فيما يخص بقية المزايا الجبائية والتي تتمثل في إمكانية خصم أقساط الإيجار من النتيجة الخاضعة للضريبة فلم تمثل سوى نسبتي 4,6 % ذلك أن معظم المؤسسات محل الدراسة تتخذ شكل أشخاص طبيعيين وهو ما يجعلها غير مهتمة بمسك حسابات.

جدول 12. مزايا التمويل بقرض الإيجار:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
100 %	39	المحافظة على السيولة
4,6 %	03	خصم أقساط الإيجار من النتيجة الخاضعة للضريبة

مؤسسات القطاع الفلاحي دراسة حالة ولاية سكيكدة

–	00	قدرته على التمويل الكلي للأصل
% 100	39	وجود خيار تملك الأصل في نهاية مدة الإيجار
–	00	تقسيم مبلغ الرسم على القيمة المضافة على مدة العقد
% 1,5	01	مواكبة التطور التكنولوجي
%100	39	غياب الضمانات
% 100	39	أخرى

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS.

3-5- عيوب التمويل بقرض الإيجار: على الرغم من المزايا المتعددة لقرض الإيجار والتي اتفقت عليها المؤسسات محل الدراسة إلا أن 13,84 % منها يعتقد بوجود عوامل تؤثر سلبا على تلك المزايا، يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

جدول 13. عيوب التمويل بقرض الإيجار:

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
% 40	02	ارتفاع تكلفته
% 80	04	وجود مساهمة أولية
% 80	04	تحمل تكاليف التأمين والصيانة
–	00	عدم القدرة على إلغائه خلال مدة العقد
–	00	إعادة الأصل في حالة عدم سداد قسط إيجاري واحد
–	00	عدم الاستفادة من المزايا الجبائية المرتبطة بأقساط الاهتلاك

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS.

يعتبر تحمل تكاليف التأمين والصيانة في مقدمة عيوب عملية التمويل بقرض الإيجار، وهي تمثل مصاريف تتحملها المؤسسة المستأجرة لقاء انتفاعها بالأصل في إطار قرض الإيجار التمويلي الذي ينتج عنه انتقال المنافع والمخاطر من المؤجر إلى المستأجر، وفي هذه الحالة يتعلق الأمر بأقساط التأمين على الأصل المملوك قانونيا من

طرف المؤسسة المؤجرة وتكاليف صيانته طويلة مدة العقد. ونفس الشيء بالنسبة لوجود المساهمة الأولية، وهو عامل مرتبط بالدرجة الأولى بمحدودية الإمكانيات المالية للمؤسسات الفلاحية التي تعتبر عبئا ثقيلا عليها، بينما ترى مؤسسات فقط أن ارتفاع تكلفة التمويل بقرض الإيجار يعد أحد عيوب عملية التمويل كون هذه العملية تحظى بالدعم وتنخفض معها تكلفتها كنتيجة حتمية لذلك. أما عدم الاستفادة من المزايا الجبائية المرتبطة بأفراط الاهتلاك فلا يعتبر عيبا بالنسبة لهذه المؤسسات لأنها لا تمسك حسابات عن عملياتها كونها معفاة نهائيا من الضرائب على الأرباح باستثناء تلك التي بلغت حجما معيناً يؤهلها لدخول قطاع الصناعة اعتمادا على المدخلات الفلاحية.

وعلى الرغم من وجود هذه العيوب إلا أن 35 مؤسسة من مؤسسات العينة والممثلة بنسبة 89,74 % تعتبر أن المزايا التي يتمتع بها قرض الإيجار كافية لاتخاذ قرار التمويل به في حين ترى بقية المؤسسات والمقدر عددها بأربعة أن تلك المزايا غير كافية.

إن كل النتائج السابقة المتعلقة بمزايا وعيوب التمويل بقرض الإيجار والتي أفرزت نتيجة مفادها بأن أهم المزايا التي ركزت عليها المؤسسات محل الدراسة والمذكورة أعلاه تفوق عيوبه تؤدي إلى تأكيد صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أن المحافظة على السيولة، الامتيازات الجبائية وخيار شراء الأصل المستأجر أهم المزايا التي تدفع المؤسسات الفلاحية محل الدراسة إلى اختياره مصدرا تمويليا.

3-6- قرار التمويل بقرض الإيجار: إن قرار التمويل بقرض الإيجار قرار مهم بالنسبة للمؤسسة والذي عادة ما يكون من خلال المفاضلة بينه وبين مصدر تمويلي آخر وهو القرض البنكي، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول 14. المفاضلة بين قرض الإيجار والقرض البنكي:

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	06	15,4 %

لا	33	84,6 %
المجموع	39	100 %

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS.

حيث يبين الجدول أن 84,6 % من مؤسسات العينة لم تقم باتخاذ قرار التمويل بقرض الإيجار بعد المفاضلة بينه وبين القرض البنكي، ويعود ذلك إلى عدم قدرتها على الحصول على القروض البنكية متوسطة وطويلة الأجل لكثرة وثقل الشروط المرتبطة بها مقابل وضعيتها المالية غير المريحة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب وجود دعم الدولة لتسهيل عملية التمويل بقرض الإيجار.

بينما قامت 15,4 % من مجموع العينة بإجراء هذه المفاضلة بين المصدرين التمويليين اعتمادا على عدة أسس يمكن توضيحها في الجدول (15) أدناه، حيث يأتي في مقدمتها الملكية القانونية للأصل وحجم الضمانات؛ فالملكية القانونية للأصل في نهاية مدة عقد الإيجار تحفز المؤسسة المستأجرة على اختياره مصدرا تمواليا، فهي الآن تنتفع به مقابل دفع أقساط إيجارية ولكنها ستحصل عليه بشكل نهائي عند نهايتها. ولا تقل أهمية الضمانات عن أهمية المعيار السابق في ترجيح كفة قرض الإيجار على القرض البنكي، إذ تعتبر من أهم الشروط للحصول على القرض البنكي مقابل غيابها في قرض الإيجار وذلك بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يخفف العبء عن المؤسسة المستفيدة.

ويلي المعيارين السابقين كل من الامتيازات الجبائية والتكلفة بنسبة 83,33 % مع العلم أن المزايا الجبائية هنا متعلقة بتلك الممنوحة بشكل خاص دعما للقطاع الفلاحي والتي تمت الإشارة إليها سابقا، أما بالنسبة للتكلفة فيؤثر فيها عامل الضمانات ووجود الدعم الفلاحي القائم على تغطية جزء من قيمة الأصل والذين يقومون بتخفيض تكلفة قرض الإيجار مقارنة بتكلفة القرض البنكي.

ولا تؤثر القيمة المتبقية للأصل على هذا القرار بأي شكل من الأشكال ذلك أنها في الغالب معدومة على اعتبار تسديد قيمة الأصل المستأجر خلال مدة الإيجار أو بعبارة أخرى امتلاكه محاسبيا بشكل كلي.

جدول 15. أسس المفاضلة بين قرض الإيجار والقرض البنكي:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
83,33 %	05	الامتيازات الجبائية
100 %	06	الملكية القانونية للأصل
83,33 %	05	التكلفة
100 %	06	حجم الضمانات
-	00	القيمة المتبقية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج SPSS.

وتبعا لكل ما سبق يمكن اعتبار أن مزايا قرض الإيجار تفوق مزايا القرض البنكي والتي تم التأكد منها في هذه الدراسة من خلال المفاضلة بينهما بالاعتماد على عدة معايير كمية وكيفية، وهذه النتائج المتوصل إليها تؤكد صحة الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أن المؤسسات الفلاحية محل الدراسة تعتمد على دراسة كمية وكيفية لاتخاذ قرار التمويل بقرض الإيجار، وذلك بغض النظر عن الاعتماد الكلي أو الجزئي لهذه المعايير والمرتبطة بشكل أساسي بالمستوى التعليمي لأفراد العينة ومستوى ثقافتهم التمويلية.

إن الغرض من اختبار الفرضيات الفرعية اختبار الفرضية الرئيسية من خلال الاعتماد على النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- تعاني المؤسسات الفلاحية محل الدراسة من وجود مشكل التمويل بسبب عدم قدرتها على استخدام مصادر تمويلية متنوعة وهو ما يؤهل قرض الإيجار ليكون حلا تمويليا لها؛
- تعتمد المؤسسات الفلاحية محل الدراسة على مجموعة من المزايا التي يتمتع بها قرض الإيجار خصوصا تلك المرتبطة بدعم القطاع الفلاحي؛

- إن الدعم المقدم للقطاع الفلاحي يجعل من عملية المفاضلة بين قرض الإيجار والقرض البنكي القائمة أساسا على المقارنة بين تكلفة كل منهما في صالح قرض الإيجار الذي تعد تكلفته في هذه الحالة أقل من نظيره بسبب وجود الامتيازات الجبائية وقيمة الدعم التي تخفض من التزامات المؤسسة المستفيدة من جهة، ومن جهة أخرى الغياب التام للضمانات.

إن كل هذه المعلومات والنتائج تؤدي إلى تأكيد صحة الفرضية الرئيسية التي تنص على أن قرض الإيجار يساهم في حل مشكل تمويل المؤسسات الفلاحية بولاية سكيكدة.

الخاتمة: إن أهمية القطاع الفلاحي مستمدة من مساهماته في الاقتصاد الوطني، غير أن تلك المساهمة مرهونة بمدى فعاليته وقدرته على تجاوز مختلف العراقيل التي تواجهه، ومنها مشكل التمويل الذي يعد قرض الإيجار أحد الحلول المقترحة له خصوصا ذلك الذي يقدمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية الراعي الأول والرسمي لهذا القطاع، والذي يحظى بدعم الدولة للقيام بدوره في تقديم التمويل لمؤسسات القطاع الفلاحي، وهو ما أثبتته الدراسة على مستوى ولاية سكيكدة أين اتضح أن التمويل بقرض الإيجار يساهم في حل مشكل التمويل، إذ يعد عملية مربحة نتيجة للدعم الفلاحي وما يترتب عنه من مزايا خاصة تلك المتعلقة بانخفاض تكلفته والمزايا الجبائية المتنوعة المرافقة له.

المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

- سمير محمد عبد العزيز (2006)، التأجير التمويلي ومداخله المالية- المحاسبية- الاقتصادية- التشريعية- التطبيقية، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص ص 80-81.

- مصطفى بالمقدم، حنان بن عاتق، زهيرة صاري (2005)، التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع

استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، 15-16 مارس، جامعة فيلادلفيا، الأردن.

- الجمهورية الجزائرية (1996)، الأمر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، الجريدة الرسمية، العدد 03.

- مليكة زغيب (2005)، دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، العدد 05، ص ص 173-184.

- طالب خالدي (2010/2011)، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

- **Smaili nabila** (2011/2012), pratique de crédit-bail, analyse de la situation algérienne, mémoire de magister, faculté des sciences économiques, de gestion et de sciences commerciales, Université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou.

- **BENNOUNA Ahmed** (2012), Aspects fondamentaux du crédit-bail au Maroc. Arbitrage entre le crédit-bail et l'emprunt, Thèse de doctorat, Université Paris- Dauphine.